

# خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي (دراسة تحليلية)

د/ ولد حام الطالب مصطفى

رئيس قسم الاقتصاد ورئيس وحدة البحث: اقتصادات المغرب العربي  
(UREMAG) – جامعة نواكشوط العصرية

## ملخص:

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا هائلا منذ منتصف ثمانينيات القرن المنصرم، كما حصل تحول واضح في تركيبته القطاعية، وشهدت أنماطه تغيرات معتبرة كان أبرزها الزيادة في الوزن النسبي للاقتصادات النامية كمقصد ومصدر لهذا النوع من الاستثمار.

وتشير الإحصاءات إلى أن معظم البلدان المغاربية استطاعت في السنوات الأخيرة تسجيل زيادات معتبرة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بفعل التحسن الكبير الذي شهدته بيئة أعمال. غير أن هذه الاستثمارات تركزت بقوة في قطاعات معينة وهو ما يشير إلى عدم التنوع الاقتصادي لهذه البلدان. بينما اتسمت الاستثمارات البيئية بالمحدودية إذا ما قورنت بنظيراتها من التكتلات الأخرى الشيء يعكس ضعف درجة اندماجها التجاري والمالي.

تستعرض هذه الورقة بالدراسة والتحليل خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، المغرب العربي، التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر، الاستثمار الاجنبي المباشر البيني.

### Abstract

Since the mid-1980s, foreign direct investment has grown considerably; its sectorial distribution has seen a significant change and has undergone considerable changes in its forms, including the increase in the relative weight of economies in development as a destination and source for this type of investment.

Statistics show that most countries in the Maghreb have been able to realize a significant increase in foreign direct investment flows in recent years, due to the improvement of the business environment. However, these investments have been heavily concentrated in some sectors, reflecting the lack of economic diversity in these countries. On the other hand, investments within countries have been limited compared to other economic groupings, reflecting the low level of trade and financial integration of the Maghreb countries.

Keywords: foreign direct investment, the Arab Maghreb, the sectorial distribution of foreign direct investment

مقدمة:

منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي زادت الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي كأحد أهم مكونات التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى البلدان النامية. وقد استمر هذا التوسع أيضا خلال القرن الواحد والعشرين، حيث اتخذت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منحى شبه تصاعدي. وحصل تحول واضح في

تركيبته القطاعية، كما شهدت أنماطه تغيرات معتبرة كان أبرزها الزيادة في الوزن النسبي للاقتصادات النامية كمقصد ومصدر لهذا النوع من الاستثمار.

ورغم الاختلاف المنهجي حول الطرق المتبعة لتجميع وإعداد البيانات في بلدان المغرب العربي فإن إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر تشير بوضوح إلى أن هذه البلدان قد نجحت في السنوات الأخيرة في تحقيق نتائج قياسية على صعيد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. بيد أن المستويات المحققة تبقى ضئيلة إذا ما قورنت بنظيراتها من التكتلات الأخرى. كما تبرز ذات الإحصاءات أيضا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المغاربية ظلت تتركز بقوة في قطاعات معينة، بينما اتسمت الاستثمارات البيئية بالمحدودية.

تناقش هذه الورقة خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

ما مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر؟ ماهي منهجية وطرق تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي؟ وما حجم ومصادر هذه الاستثمارات؟ وما هو توزيعها القطاعي؟ وما هو واقع الاستثمارات البيئية المغاربية؟

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "شكل من أشكال الاستثمار الدولي يقوم به كيان مقيم في اقتصاد ما (مستثمر مباشر) بهدف الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر (مؤسسة الاستثمار المباشر). وينطوي مفهوم المصلحة الدائمة" على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة وكذلك وجود تأثير معتبر له في تسييرها".<sup>(1)</sup>

ويتفق هذا التعريف مع ما ذهب إليه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، كما يطابق أيضا التعريف الوارد في الطبقة الخامسة لدليل إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي (FMI) عام 1993، وكذلك الطبعة السادسة لنفس الدليل (مارس 2009).<sup>(2)</sup> ولهذا يوصف هذا التعريف بأنه دولي.

يعتبر التعريف الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر أن هذا النوع من الاستثمار: – يتم بهدف امتلاك حصة دائمة في مؤسسة تمارس نشاطاتها في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر.

– أن هدف المستثمر المباشر هو امتلاك السيطرة الفعلية في قرار إدارة المؤسسة.

وتأسيسا على ذلك فإن مفهومي "المصلحة الدائمة"، "السيطرة في القرار" هما اللذان يسمحان بالترقية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في محفظة الأوراق المالية.<sup>(3)</sup>

إن الفروق السابقة قد تبدو واضحة من الناحية النظرية، ولكنه من الصعوبة بمكان في الواقع العملي التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفزي. ولعل السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار هو: كيف نترجم محاسبيا مفهوم "المصلحة الدائمة"؟

إن الجواب على هذا السؤال يقتضي البحث في وضع معيار واضح للترقية وذلك لرفع أي لبس قد يحصل. وكأساس للترقية يمكن الاسترشاد بالعنصرين التاليين:<sup>(4)</sup>

### 1. درجة سيطرة المستثمر الأجنبي على إدارة المؤسسة:

توصي بعض المنظمات الدولية: كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي بجعل المعيار الذي يحدد وجود علاقة استثمار مباشر هو امتلاك المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد آخر (سواء كان فردا، أو مؤسسة خاصة أو

عامة مساهمة أو غير مساهمة) لـ 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو حقوق التصويت في مؤسسة الاستثمار المباشر. هذه الأخيرة يشتمل الأنواع الثلاثة التالية:<sup>(5)</sup>

– **المؤسسات التابعة:** والتي يمتلك فيها المستثمر المباشر أكثر من 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية.

– **المؤسسات الزميلة:** وهي التي يمتلك المستثمر المباشر فيها من 10%-50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية.

– **الفروع:** وهي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشاركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من طرف ثالث غير مقيم.

## 2- دوافع المستثمر المباشر:

تختلف دوافع المستثمر المباشر عن تلك التي يهتم بها المستثمر في حافظة الأوراق المالية. حيث يبحث المستثمر المباشر عن علاقة طويلة الأجل مع المؤسسة ويجسد هدفه هذا في امتلاك مصلحة دائمة في كيان مقيم في اقتصاد خارجي. وعلى سبيل المثال فإن الشركات متعددة الجنسية تنظر إلى استثماراتها نظرة طويلة الأجل لذلك فإنها ربما تحجم عن تصفية حصتها في رأس مال الشركة التابعة في ظروف الأزمات إذا كانت التكاليف مرتفعة وكان إنتاج الشركة التابعة مربوطا ببقية الإنتاج الدولي للشركة الكبرى.<sup>(6)</sup> وبما أن تدفقات الاستثمار في محفظة الأوراق المالية تكون متقلبة فإن المستثمر في الحافظة يهتم أساسا بسلامة رأسماله وإمكانيات تعظيم مردوديته المالية. ولأن هذا النوع من الاستثمار يتأثر بالتطورات قصيرة الأجل في الأسواق المالية، فإنه ربما يعتمد إلى تصفية استثماراته ببيعها في أسواق ثانوية إذا تدهورت الأرباح أو هبطت أسعار الأوراق المالية التي بحوزته.

ثانياً منهجية وطرق تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي:

تعتبر منهجية صندوق النقد الدولي من المناهج الأساسية لتعريف وتقدير الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبارها المؤسسة الدولية المسؤولة عن نشر بيانات موازين المدفوعات ومكوناتها المختلفة لدول العالم<sup>(7)</sup>. وبالرغم من ذلك فإن هناك تباينا واضحا في منهجية وطرق تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي، وكذلك دورية البيانات وتوقيت جاهزيتها للنشر، يمكن إجمالها في النقاط التالية<sup>(8)</sup>:

تعتبر البنوك المركزية الجهة المسؤولة عن تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع بلدان المغرب العربي عدا المغرب التي تعتمد على بيانات مكتب الصرف.

تقوم كل من تونس والجزائر والمغرب بإعداد ونشر البيانات على أساس ربع سنوي لذلك تعتبر الأفضل من حيث جاهزية البيانات. بينما تنشرها موريتانيا وليبيا على أساس سنوي.

تعتمد كل من تونس والمغرب على النظام الدولي للإقرار عن المعاملات (ITRS) الذي يتيح جزءا كبيرا من المعلومات الضرورية عن الاستثمار الأجنبي المباشر من المسجلات المصرفية، كما أنه يؤدي إلى تجنب الدولة لتكلفة إعداد مصادر بديلة للمعلومات.

تنتمي كل من تونس والمغرب للمعيار الخاص بنشر البيانات ضمن قاعدة صندوق النقد الدولي. وهو المعيار الخاص بأعضاء هذا الصندوق الذين تربطهم تعاملات مع أسواق المال العالمية، بينما تعتمد الجزائر وموريتانيا وليبيا المعيار العام. والجدول التالي يوضح المعلومات السابقة

**جدول رقم(1): منهجية طرق تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي**

| البلد | الجهة المصدرة للبيانات | دورية البيان | النظام المستخدم في إعداد بيانات التدفقات الواردة | مشاركة الدولة في معياري نشر البيانات وفقا لقاعدة |
|-------|------------------------|--------------|--------------------------------------------------|--------------------------------------------------|
|-------|------------------------|--------------|--------------------------------------------------|--------------------------------------------------|

|             |                            |          |                                                           | بيانات صندوق النقد الدولي |               |
|-------------|----------------------------|----------|-----------------------------------------------------------|---------------------------|---------------|
|             |                            |          |                                                           | المعيار العام             | المعيار الخاص |
| الجزائر     | بنك الجزائر                | ربع سنوي | -                                                         | نعم                       |               |
| تونس        | البنك المركزي التونسي      | ربع سنوي | ITRS وبعض بيانات الدوائر الحكومية المكملة                 | نعم                       | -             |
| المغرب      | مكتب إحصاءات الصرف الأجنبي | ربع سنوي | ITRS وبعض بيانات الدوائر الحكومية المكملة                 | نعم                       | -             |
| موريتانيا ١ | البنك المركزي الموريتاني   | سنوي     | بيانات الجهاز المصرفي وبعض الدوائر الحكومية ومسوح الشركات | نعم                       |               |
| ليبيا       | بنك ليبيا المركزي          | سنوي     | -                                                         | نعم                       |               |

**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2010.

إن التباين في منهجية وطرق تجميع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر يبرر من جهة مدى الحاجة إلى توحيد منهجية إعداد وتجميع هذه البيانات حتى يتسنى اعتمادها في عقد المقارنات الدولية، كما أنه يظهر من جهة أخرى ضرورة نشر الأجهزة الإحصائية في بلدان المغرب العربي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة حسب المنشأ وذلك من أجل إعطاء صورة عن التدفقات المغاربية التي تعتبر مقياسا مهما لدرجة الاندماج.

ثالثا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان المغرب العربي:

نجحت بلدان المغرب العربي خلال العقد الأخير في تحقيق إنجازات قياسية على صعيد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد قفزت تدفقاتها الواردة من هذا

الأخير من نحو 460 مليار دولار سنة 1990<sup>(9)</sup> إلى 1,66 مليار دولار سنة 2000، لتصل سنة 2008 إلى مستوى قياسي بلغ 11,362 مليار دولار. وهو ما يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى بلدان المغرب العربي تضاعفت حوالي 7 مرات عما كانت عليه سنة 2000، و25 مرة عن مستواها سنة 1990.

**جدول رقم (2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلدان المغرب العربي خلال الفترة (2000-2015) (مليون دولار)**

| السنة<br>البلد | الجزائر | تونس | المغرب | موريتانيا | ليبيا | المجموع |
|----------------|---------|------|--------|-----------|-------|---------|
| 2015           | 367     | 100  | 316    | 49        | 72    | 479     |
| 2014           | 100     | 106  | 306    | 50        | 50    | 606     |
| 2013           | 106     | 111  | 329    | 11        | 70    | 793     |
| 2012           | 113     | 107  | 272    | 25        | 13    | 604     |
| 2011           | 239     | 113  | 208    | 98        | 25    | 667     |
| 2010           | 220     | 101  | 198    | 19        | 10    | 706     |
| 2009           | 214     | 103  | 194    | 1         | 99    | 703     |
| 2008           | 296     | 279  | 212    | 3-        | 10    | 113     |
| 2007           | 103     | 161  | 267    | 13        | 90    | 160     |
| 2006           | 112     | 336  | 215    | 19        | 50    | 772     |
| 2005           | 106     | 783  | 109    | 5         | 60    | 951     |
| 2004           | 882     | 639  | 895    | 34        | 39    | 310     |
| 2003           | 634     | 584  | 231    | 10        | 17    | 375     |
| 2002           | 100     | 821  | 481    | 2         | 13    | 237     |
| 2001           | 115     | 847  | 260    | 77        | 15    | 499     |
| 2000           | 280     | 779  | 422    | 40        | 13    | 166     |

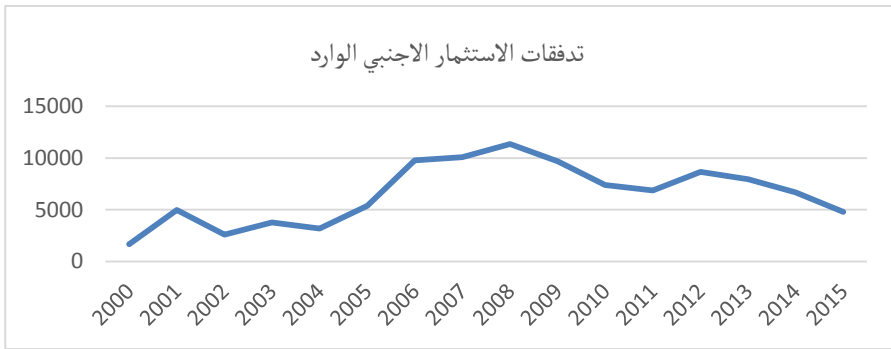
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصاءات الأنكاد.

وكما هو الحال في باقي البلدان النامية، فإن الشكل (1) يظهر أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عرفت انخفاضا بعد 2008، مرده

بالأساس تداعيات الأزمة المالية وما نجم عنها من ركود اقتصادي عالمي، بالإضافة إلى تأثير الربيع العربي الذي طال بلدين هما تونس وليبيا منذ العام 2011، وأثر سلبا على حصتيهما من الاستثمارات المباشرة بفعل الاضطرابات المستمرة وعدم الاستقرار السياسي والامن. وكذلك تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول الناشئة خاصة الصين وانخفاض اسعار المواد الأولية التي تعد أهم القطاعات الجاذبة لهذا النوع من الاستثمارات.

**شكل رقم (1): تطور مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلدان المغرب العربي خلال الفترة (2000-2015)**

(مليون دولار)



**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على إحصاءات الأونكتاد

وعلى الرغم من المستوى الهام الذي بلغته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى منطقة المغرب العربي فإن حصة المنطقة لا تزال ضعيفة إذا ما قورنت بتجمعات اقتصادية إقليمية أخرى. وعلى سبيل المثال فإن المستوى القياسي الذي بلغته نسبة الاستثمارات المباشرة إلى الناتج سنة 2008 والبالغة 3% كانت أقل من المستوى الذي رصد في باقي التكتلات الاقتصادية والإقليمية قبل الأزمة المالية 2008، وبصورة خاصة أوروبا الصاعدة (10).

من جانب آخر فإن حصة بلدان المغرب العربي من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذة ظلت متواضعة، حيث تظهر البيانات المتاحة أن متوسطها السنوي لم يتجاوز 161 مشروعا خلال الفترة (2007-2014)، كما أن وتيرة تنفيذها سجلت في المحصلة تراجعاً منذ العام 2008، خاصة في تونس وليبيا اللتين شهدتا أيضاً ابتداء من 2011 تدهوراً كبيراً في عدد المشاريع الأجنبية المنفذة، الأمر الذي يمكن أن يعزى إلى المناخ الاستثماري غير المواتي في هذين البلدين.

### جدول تفصيلي رقم (3): تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذة في بلدان المغرب العربي خلال الفترة (2007-2014).

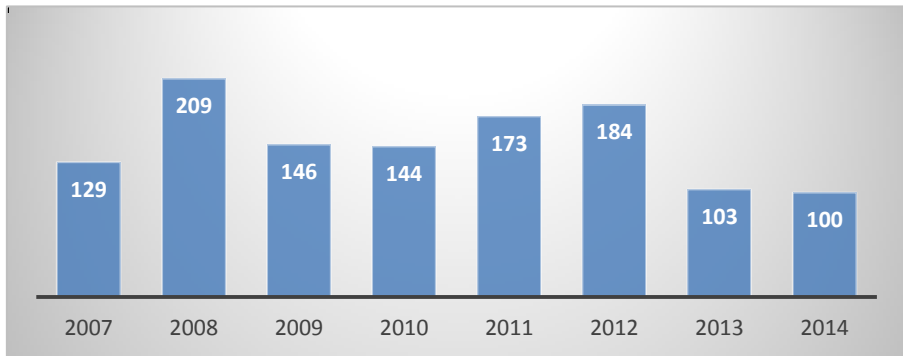
| البلد     | عدد المشاريع |      |      |      |      |      |      |         |
|-----------|--------------|------|------|------|------|------|------|---------|
|           | 2007         | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | المجموع |
| الجزائر   | 16           | 17   | 27   | 20   | 32   | 76   | 31   | 232     |
| تونس      | 31           | 56   | 52   | 48   | 40   | 31   | 18   | 287     |
| المغرب    | 59           | 98   | 50   | 55   | 94   | 63   | 43   | 530     |
| موريتانيا | 02           | 01   | 0    | 04   | 02   | 04   | 01   | 19      |
| ليبيا     | 21           | 37   | 17   | 17   | 05   | 10   | 03   | 120     |
| المجموع   | 12           | 20   | 14   | 14   | 17   | 18   | 10   | 128     |
|           | 9            | 9    | 6    | 4    | 3    | 4    | 0    | 8       |

**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "ضمان الاستثمار، (ابريل -يونيو) 2014" و2016.

وإذا ما نظرنا إلى بلدان المغرب العربي فرادى فإننا نلاحظ اختلافا واضحا في حجم المشاريع الأجنبية المنفذة خلال الفترة (2007-2014) حيث يتصدرها المغرب بواقع 530 مشروعا، بينما لا يتعدى عدد هذه المشاريع في

موريتانيا 19 خلال نفس الفترة. ويمكن توضيح تطور مجموع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذ في بلدان المغرب العربي خلال الفترة (2007-2014) من خلال الشكل التالي:

**شكل رقم (2): تطور مجموع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذة في بلدان المغرب العربي خلال الفترة (2007-2014).**



**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول 2014 والثاني 20016

ثالثا: مصادر الاستثمار الأجنبي المباشرة في بلدان المغرب العربي  
نظرا إلى أن معظم الأجهزة الإحصائية في بلدان المغرب العربي لا تقوم بنشر بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة موزعة جغرافيا (حسب مصدر التدفقات) فإنه من الصعوبة بمكان التعرف بشكل دقيق وتفصيلي على خريطة المستثمرين الأجانب في هذه البلدان.

لذلك فقد اعتمدنا على عينة من البلدان المغاربية توافرت عنها الإحصاءات (المغرب وتونس)، وتظهر البيانات المتاحة عن هذين البلدين أن المصدر الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليهما هي أوروبا، حيث تمثل على التوالي 80%، 60% من المبلغ العام للاستثمار الأجنبي المباشر، يليها

مجلس التعاون لدول الخليج على التوالي بنسبة 9, 13%, 21% في حين لا تتجاوز دول المغرب العربي 6, 0% بالنسبة للمغرب و 4, 2% لتونس<sup>(11)</sup>.

#### رابعاً: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلدان المغرب العربي

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى بلدان المغرب العربي متنوعة، وتوزع على قطاعات متعددة، ومع ذلك فإنها شديدة التركيز، حيث تتركز بالأساس في قطاعات المعادن، والسياحة والاتصالات. وتظهر الإحصاءات أن 75% من الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى بلدان المغرب العربي خلال الفترة 2003 و2011 قد تركزت في سبعة قطاعات هي (الطاقة والمعادن، الاتصالات، السياحة، العقارات، الاسمنت والبنوك) وحوالي 60% في أربعة قطاعات فقط هي: (الطاقة والمعادن، الاتصالات والسياحة)<sup>(12)</sup>، مما يدل على عدم تنوع اقتصادات هذه البلدان.

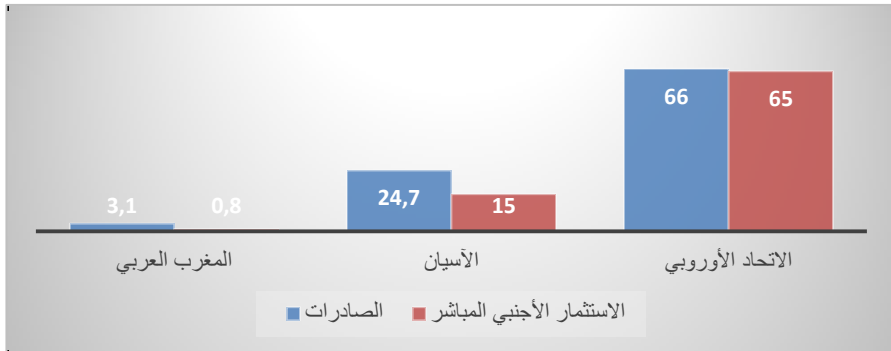
ويبرز التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان المغربية تبايناً واضحاً بين هذه الدول، فبينما يهيمن قطاعا الطاقة والمعادن على الاستثمارات الوافدة إلى الجزائر وموريتانيا وليبيا، نجد أن الغلبة في المغرب وتونس لقطاعي الاتصالات والسياحة.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي فإن الاستثمارات الأجنبية فيه تبقى ضعيفة في حدود 10 إلى 20% من مجموع الاستثمارات المباشرة الأجنبية الوافدة<sup>(13)</sup>.

خامساً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية في بلدان المغرب العربي فضلاً عن دورها كآلية لتحقيق تراكم رأس المال ونقل التكنولوجيا تمثل الاستثمارات المباشرة البينية أحد المداخل الأساسية لدعم التكامل الاقتصادي

الإقليمي (14). ويلاحظ أن الاستثمارات المباشرة البينية المغاربية محدودة جدا مقارنة بالتجمعات الاقتصادية والإقليمية الأخرى، حيث تمثل هذه الاستثمارات أقل من 1% وهو ما يعكس ضعف درجة الاندماج التجاري والمالي لبلدان المغرب العربي، رغم اختلاف المزايا البينية التي تمتلكها كل دولة على حدة.

شكل رقم (3): حصة الصادرات وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية لبعض التكتلات الإقليمية



المصدر: FMI, « Comment libérer le potentiel des investissements directs étrangers au Maghreb ?,

وتبين المعطيات الإحصائية اختلافا كبيرا بين البلدان المغاربية فيما يتعلق بدرجة استيعاب الاستثمارات البينية. وتتصدر ليبيا القائمة في هذا المجال، حيث تستوعب 55% من الحكم الكلي للاستثمارات المباشرة البينية، تليها تونس نسبة 2% ثم المغرب بـ 15%، كما يتضح أيضا من تحليل الإحصاءات الخاصة بالاستثمارات البينية المغاربية قبل الربيع العربي أنها عبرت من خلال أربع قنوات رئيسية<sup>(15)</sup>:

من ليبيا إلى المغرب: وتركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أساسا في قطاعات توزيع المحروقات والسياحة والبضائع.

**من ليبيا نحو تونس:** حيث اتجهت الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى السياحة وبشكل أقل نحو قطاعي البنوك والصناعات التحويلية.

**من المغرب نحو تونس:** وقد تجسدت الاستثمارات المباشرة الأجنبية أساسا في امتلاك سندات ملكية (أسهم) في بنك تونسي.

**من تونس نحو المغرب:** حيث تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأساس في الخدمات المالية.

**جدول رقم(04) رصيد الاستثمارات المباشرة البينية لبلدان المغرب العربي**

**2011**

(مليون دولار)

| إلى<br>من | الجزائر | ليبيا | موريتانيا | المغرب | تونس | المغرب<br>العربي |
|-----------|---------|-------|-----------|--------|------|------------------|
| الجزائر   | غ م     | 1     | 24        | 22     | 46   |                  |
| ليبيا     | 26      | 30    | 229       | 536    | 821  |                  |
| موريتانيا | غ م     | ح م   | 17        | -      | 17   |                  |
| المغرب    | 4       | 0     | 57        | 139    | 200  |                  |
| تونس      | 89      | 41    | 9         | 13     | 252  |                  |

SOURCE. ;.FMI, « Comment libérer le potentiel des investissements directs étrangers au Maghreb ?,

وبالرغم من حصول تباين فيما يخص جاذبية كل بلد من الدول المغاربية على حدة، فإن منطقة الاتحاد المغربي تظل بشكل عام منطقة قليلة الجذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خاتمة:

لقد انتهجت بلدان المغرب العربي منذ تسعينيات القرن المنصرم سياسات أكثر تحررا لتوفير بيئة استثمارية ملائمة من شأنها تحقيق زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة وهو ما أضفى مزيدا من المرونة على مناخها الاستثماري. ومع ذلك فإن عوامل عديدة لا تزال تشكل عائقا في سبيل الاستفادة الفعلية لهذه البلدان من مزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهمها: ضعف كل من الجاذبية والتنوع الاقتصادي ودرجة الاندماج التجاري والمالي.

فعلى الرغم من أن الإحصاءات تشير إلى أن هذه البلدان قد نجحت في السنوات الأخيرة في تحقيق نتائج قياسية على صعيد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفعل التحسن الكبير الذي شهدته بيئة أعمال. إلا أن المستويات المحققة تبقى ضئيلة إذا ما قورنت بنظيراتها من التكتلات الأخرى الشيء الذي يمكن تفسيره بضعف جاذبية هذه البلدان وحاجتها الماسة لتوفير شروط وظروف أفضل للمستثمرين الأجانب.

كما تبرز البيانات المتاحة أيضا أن هذه التدفقات ظلت تتركز بقوة في قطاعات معينة (مثل الصناعات الاستخراجية والبتروولية) وهو ما يشير إلى عدم التنوع الاقتصادي لهذه البلدان. ولعله مما يعكس أيضا ضعف درجة الاندماج التجاري والمالي لبلدان المغرب العربي هو محدودية الاستثمارات المباشرة البينية مقارنة بالتجمعات الاقتصادية والإقليمية الأخرى،

المراجع:

### أولا: المراجع باللغة العربية

(1) طارق نوير (2006)، "تقييم جودة إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر"، مؤتمر الاستثمار والتمويل: الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،

(2) مركز التجارة العالمي (1999)، دليل دوائر الأعمال إلى النظام التجاري العالمي"، حنيف، الطبعة الثانية.

- (3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات"، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009"،
- (4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات" (ابريل – يونيو 2010)، "ضمان الاستثمار، السنة 28، العدد الفصلي 2،
- (5) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ابريل – يونيو 2014)، "ضمان الاستثمار"،
- (6) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (ابريل – يونيو 2016) «ضمان الاستثمار' السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني.
- (7) علياء نبيل بسيوني (2012)، العلاقة بين الاستثمارات العربية البيئة والإنتاجية الكلية للعناصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 59 و60،

### ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

- (1) FMI (8-9 janvier 2013) « Comment libérer le potentiel des investissements directs étrangers au Maghreb?, document de référence pour la 5ème conférence régionale du Maghreb, Nouakchott-Mauritanie,
- (2) OCDE (2002), « Tendances et évolutions Récentes de l'investissement direct étranger », édition 2002, P06
- (3) TARIK EL MALKI(2006), « risque pays et stratégies d'investissements, le cas du Maroc », éditions okad, rabat-Maroc, , P38

(4) - UNCTAD(2013), « Manuel de statistiques de la CNUCED2013 - Nations Unies, New York et Genève.

الهوامش:

---

(1) OCDE (2002), « Tendances et évolutions Récentes de l'investissement direct étranger », édition 2002, P06.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009"، ص 53.

(3) TARIK EL MALKI (2006) , « risque pays et stratégies d'investissements, le cas du Maroc », éditions okad, rabat-Maroc, , P38.

(4) مركز التجارة العالمي (1999)، دليل دوائر الأعمال إلى النظام التجاري العالمي"، حنيف، الطبعة الثانية، ص 268.

(5) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009"، مرجع سابق، ص 54.

(6) مركز التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 270.

(7) طارق نوير (2006)، "تقييم جودة إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر"، مؤتمر الاستثمار والتمويل: الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

(8) "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات" (يونيو 2010)، "ضمان الاستثمار، السنة 28، العدد الفصلي 2، أبريل -، ص، ص 11-13.

(9) UNCTAD, « Manuel de statistiques de la CNUCED 2013- Nations Unies, New York et Genève

(10) FMI (8-9 janvier 2013), « Comment libérer le potentiel des investissements directs étrangers au Maghreb ?, document de référence pour la 5<sup>ème</sup> conférence régionale du Maghreb, Nouakchott- Mauritanie, p.04

(11) FMI, « Comment libérer le potentiel des investissements directs étrangers au Maghreb ? Op cit , p.04

(12) Ibid. p.05

(13) Ibid p.06

---

(<sup>14</sup>) علياء نبيل بسيوني (2012)، العلاقة بين الاستثمارات العربية البيئة والإنتاجية الكلية

للعناصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 59 و60، ، ص 8

(<sup>15</sup>) FMI, « Comment libérer le potentiel des investissements directs étrangers au Maghreb ?, OP cit, p.07